قضايا وآراء

أخبار الخليج

العدد (17716) - السنة الحادية والخمسون - الخميس 13 ربيع الآخر 1448هـ - 24 سبتمبر 2026م

المواطنة وبناء الثقة في العالم العربي

بقلم:
د. مروان المعشر ○

بعد حوالي قرن على نشوء الدولة العربية الحديثة، وعقود طويلة على الاستقلال، ما زال سؤال الانتماء يفرض نفسه بإلحاح: لماذا يثق كثير من المواطنين بالتجمعات الأهلية أكثر مما يثقون بالدولة؟ غالباً ما تُقدَّم الإجابة في صورة اتهام للمجتمع؛ فالمواطن، وفق هذه الرواية، لم يغادر بعد ولاءاته التقليدية، ولم يرتقِ إلى هوية وطنية حديثة، لكنّ هذا التفسير يعكس ترتيباً معكوساً للمسؤولية. فحين لا تضمن الدولة الحماية المتساوية، ولا تفتح باب المشاركة، ولا تطبق القانون على الجميع، يصبح الاحتماء بالجماعة الأقرب إليه استجابة، مفهومة لإخفاق مؤسسي، وليست دليلاً على عيب أصيل في المواطنين.

المواطنة ليست شعاراً يعلَّق فوق المباني الرسمية، ولا مطالبة دائمة للأفراد بالولاء من دون مقابل، إنها عقد اجتماعي يقوم على حقوق وواجبات متبادلة.. يقبل المواطن سلطة القانون ويلتزم واجباته العامة، في مقابل الأمن والخدمات والحماية القانونية والقدرة على المشاركة في القرارات التي تمس حياته، وإذا اختل هذا التوازن، تحولت المواطنة من علاقة شراكة إلى علاقة رعاية: تقدم الدولة التعليم أو الوظيفة أو الدعم، وتتوقع في المقابل الطاعة، عندها يُعامل الناس كرعايا ينتظرون المنفعة، لا كمواطنين يملكون حقوقاً أصيلة.

في أجزاء واسعة من العالم العربي، لم تكن المشكلة غياب الدولة، بقدر ما كانت طبيعة مؤسساتها، فقد بنيت أجهزة قوية في الضبط، لكنها بقيت ضعيفة في المساءلة؛ توسعت البيروقراطية، لكن استقلال القضاء وسيادة القانون والمشاركة السياسية لم تتطور بالمقدار نفسه. وزادت الاقتصادات الريعية هذا الخلل، إذ أمكن أحياناً شراء السكون الاجتماعي بالخدمات والدعم من دون بناء عقد سياسي حديث. غير أن هذا النموذج يواجه اليوم حدوداً اقتصادية وديمغرافية واضحة، ولم يعد قادراً على إنتاج الاستقرار المستدام.

حين يتعلم الطالب أن الاختلاف تهديد، يصبح التنوع وقوداً للصراع؛ وحين يتعلم أن الاختلاف حقيقة يمكن إدارتها بقواعد مشتركة، يصبح التنوع مصدراً للقوة.

وقد كشفت احداث ما أطلق عليه «الربيع العربي» عمق الأزمة، حتى إن أخفق في تحقيق وعوده، لم يخرج الناس عام 2011 طلباً لإضعاف دولهم، بل للمطالبة بحياة أكثر تجاوبا مع طموحات الناس. كانت الشعارات، في جوهرها، مطالب مواطنة: عدالة اجتماعية، محاسبة، مشاركة، وقانون يسري على الجميع. صحيح أن المسارات اللاحقة انتهت في أكثر من بلد إلى سلطوية متجددة، أو صراعات أهلية، لكن ذلك لا يلغي أصل المشكلة، فالاستقرار الذي لا يقوم على ثقة المواطنين قد يطول، لكنه يظل هشاً وقابلاً للانفجار.

من الخطأ أيضاً الاعتقاد أن بناء الهوية الوطنية يتطلب محو الهويات الدينية أو الثقافية. هذه الانتماءات ليست طارئة، وقد أدت تاريخياً وظائف اجتماعية واقتصادية وأمنية عجزت الدولة الحديثة أحياناً عن أدائها. ومحاولة قمعها لا تنتج بالضرورة مواطناً أكثر انتماءً.

إن المطلوب ليس أن يختار الفرد بين دينه أو ثقافته ووطنه، بل توفر الدولة مظلة قانونية وسياسية تجعل هذه الانتماءات قابلة للتعايش داخل هوية وطنية أوسع. لا يعني ذلك تجاهل التوتر الحقيقي الذي قد ينشأ بين الهوية الفرعية والمصلحة الوطنية، ففي بعض الحالات تصبح الولاءات التقليدية أداة في المحاصصة أو احتكار الموارد، لكن معالجة هذا الأمر لا تكون بإنكار التنوع، بل بقواعد عامة تحمي حرية الانتماء وتمنع في الوقت ذاته تحوله إلى امتياز سياسي أو قانوني، المساواة أمام القانون هي الحد الفاصل بين احترام التعددية وتكريس الانقسام، ولهذا لا يمكن بناء المواطنة من دون إصلاح مؤسسي واضح.

إن البداية قضاء مستقل وضمانات دستورية تطبق على الجميع، رجالاً ونساء، مسؤولين ومواطنين، وأياً كانت الخلفية أو الرأي السياسي. وتمتد المساواة إلى قوانين الأحوال الشخصية والتمثيل والمشاركة الاقتصادية؛ فالدولة التي تميز بين مواطنيها في القانون، لن تنجح بإقناعهم بالولاء المتساوي. ويأتي بعد ذلك نظام سياسي يتيح مشاركة ذات معنى، وقوانين انتخابية عادلة، وضوابط وتوازنات تمنع سلطة واحدة من احتكار القرار.

لكن المؤسسات، على أهميتها، لا تكفي وحدها، تحتاج المجتمعات العربية إلى سردية وطنية جامعة لا تمحو روايات مكوناتها، ولا تختزل تاريخ البلاد في رواية واحدة. كما تحتاج إلى فضاءات عامة مشتركة يستطيع المختلفون أن يلتقوا فيها بوصفهم مواطنين متساوين، وإلى مجتمع مدني يُعامل شريكاً في التنمية لا خصماً للدولة، فالثقة لا تبنى في الخطب، بل في الخبرة اليومية: في محكمة تنصف الضعيف، ومدرسة لا تميز بين أبنائها وبناتها، وإدارة عامة تحكمها الجدارة، ومجال سياسي يسمح بالاختلاف.

ويبقى التعليم المدخل الأعمق والأطول أثراً، فالنظم التعليمية التي تكتفي بالتلقين قد تنتج أفراداً يحفظون تعريف المواطنة، لكنها لا تنتج مواطنين يمارسونها. المواطنة تحتاج إلى قدرة على السؤال والتحليل وقبول تعدد الروايات، وإلى معرفة الحقوق بقدر معرفة الواجبات.

حين يتعلم الطالب أن الاختلاف تهديد، يصبح التنوع وقوداً للصراع؛ وحين يتعلم أن الاختلاف حقيقة يمكن إدارتها بقواعد مشتركة، يصبح التنوع مصدراً للقوة. والإصلاح هنا ينبغي ألا ينتظر الدولة وحدها، إذ تستطيع الجامعات والمدارس والمبادرات المجتمعية تطوير نماذج تبدأ من القاعدة وتبرهن إمكانية التغيير.

تقدم تجارب دول مثل الهند وجنوب أفريقيا والبوسنة والهرسك دروساً مفيدة، لا وصفات جاهزة، لكل تجربة إخفاقاتها وتراجعاتها، وبعضها يواجه اليوم تحديات حقيقية في الإدماج والديمقراطية، لكن القاسم المشترك بينها أن إدارة التنوع لا تتم بمجرد إنكاره. الدساتير الجامعة، والحقوق المتساوية، والاعتراف بالحقوق، وآليات التمثيل، كلها أدوات جُرّبت بدرجات متفاوتة لبناء وطن مشترك. والمقارنة الأجدى ليست بين «خصوصيتنا» و«مثالية» الآخرين، بل بين الشروط التي سمحت لبعض المجتمعات بإدارة اختلافاتها وتلك التي جعلت الأدوات نفسها تفشل في مجتمعات أخرى.

إن الدول لا تكسب الولاء لأنها تطلبه، بل لأنها تستحقه، والمواطن لا يتخلى عن حماية جماعته الصغيرة لمجرد أن خطاباً رسمياً طالبه بذلك، بل حين يجد في الدولة حماية أعدل وأوسع، وصوتاً مسموعاً، وفرصة متكافئة، وكرامة مصانة. لذلك فإن تقوية الهوية الوطنية لا تبدأ بإضعاف الهويات الأخرى، وإنما ببناء مؤسسات قوية وعادلة تجعل الانتماء إلى الوطن الخيار الأكثر أمناً ومعنى.

هذه ليست دعوة مثالية ولا مشروعاً سريعاً، إنها إدراك عملي بأن الوضع القائم لم يعد قابلاً للاستدامة. فالمجتمعات المستقرة والمزدهرة لا تقوم على الخوف، ولا على تبادل المنافع مقابل الصمت، بل على مواطنة تشمل الجميع. وعندما تتحول الدولة من سلطة تطالب بالثقة إلى مؤسسة تكسبها كل يوم، يمكن عندها للانتماءات المتعددة أن تتعايش تحت سقف وطني واحد، لا أن تتنافس على أنقاضه.

○ وزير الخارجية الأردني الأسبق

عالم يتغير

لماذا هذا العالم يفتقر إلى السلام؟!

فوزية رشيد

○ كل عام وفي 21 سبتمبر يحتفي العالم باليوم الدولي للسلام!، وموضوع هذا العام (استثمروا في السلام: من أجل الجميع في كل مكان، كل يوم)، وهو عنوان رغم أن السلام مطلب بديهي لكل البشرية، ومن المفترض تعاون كل الدول من أجل تحقيقه إلا أنه يبدو اليوم غاية وكأنها مستحيلة التحقق ومطلبا بعيداً! لماذا؟! لأنه عالم مضطرب، فوضوي، مأزوم، ملئ بالحروب والأزمات والصراعات! يفتقد إلى الأمان وصون الحقوق الإنسانية والكرامة الإنسانية لكل بني آدم أينما كان، وفي أي بلد يعيش!، وبسبب انعدام العدالة والتعاون والتكامل بين الدول، في ظل نظام دولي مختل، أسس لمنطق القوة بين الدول وليس لقوة المنطق أو صون حقوق الشعوب في ثرواتها الطبيعية وإمكانياتها البشرية! مما جعل من منطق القوة ليس فقط حاكماً متسلطا وديكتاتورية بيد من يملك القوة الأكبر والاقتصاد الأكبر والتطور العلمي والتكنولوجي الأكثر، بل جعل من كل تلك الوجوه المختلفة للقوة بيد (منظومة شيطانية) تحرك الأحداث والأزمات والحروب في العالم، لكسب المزيد من المال الذي يبلغ مليارات وتريليونات سنويا! تلك «المنظومة الشيطانية» يضعها البعض في خانة «الحكومة العالمية الخفية» والشركات الكبرى العابرة للقارات وعدد من العوائل الراسخة في الحكم المالي والاقتصادي و(المعسكر الصناعي العسكري) في بعض الدول الكبرى، ذات التحكم في النظام العالمي الراهن ومنذ ما بعد الحرب العالمية الثانية! مما يجعل من جني الأرباح أهم أجندة، لدى تلك القوى! وعلى حساب الإنسان وحقوقه وكرامته، وعلى حساب الأمن والاستقرار للدول، وعلى حساب السلام والتنمية الطبيعية التكاملية في العالم! هل عرفنا لماذا العالم يفتقر إلى السلام؟!

○ السلام المفقود هذا ليس مجرد ضرورة ملحة لصون الحياة الكريمة لكل البشرية، ولتغليب لغة القيم الإنسانية على لغة القيم المادية ودوافعها لدى القوى الكبرى، بل هي الأساس الذي يجب أن يتوفر لحفظ الحياة البشرية ومنع اندثارها وانقراضها، تحت وطأة الحروب والأوبئة والمجاعات والصراعات والأزمات المفتعلة بمختلف أشكالها! وللأسف ليس كل ذلك نتاجا طبيعيا لتقدم وتطور المجتمعات، وإنما هو نتاج أجندة قوى تتحكم في العالم! وتدفع الدول والشعوب إلى معايشة كل ما هو نقيض الأمن والاستقرار والسلام!، لكي تجني المنظومة الشيطانية.. (شركات كبرى وعوائل متسلطة)، المزيد من القوة والسطوة والهيمنة والتحكم عبر مزيد من المال ودائماً المال، وعلى حساب البشرية والإنسانية!

○ اليوم الدولي للسلام تم إعلانه عام 1981 بقرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة، وبعد عقدين، وتحديدا في عام 2001، اعتمدت الجمعية العامة قراراً يجعل من هذا اليوم مناسبة لوقف العنف وإسكات البنادق! ولكن هل وقف العنف في العالم، وهل سكتت البنادق؟! المفارقة أن الذي حدث هو النقيض! ازداد العنف بكل أشكاله ومستوياته سواء العنف الأسري أو العنف المجتمعي أو العنف الدولي! وزادت وتيرة الحروب مع زيادة وتيرة الأنماط الاستعمارية الجديدة! ودفعت المنطقة العربية وما تم تسميته بالعالم النامي أو الجنوب، أفدح الأثمان بسبب الأطماع والأجندات والمخططات، التي ليس لها من هدف سوى السيطرة والاستيلاء على ثروات تلك الشعوب، والتحكم في المصائر عبر ضرب كل أشكال السلام والقانون الدولي وعبر نشر الفوضى لتقويض الدول والمجتمعات! وهدم الثقة بين الدول وهدم العدالة الدولية! في ظل الفقر والتمييز واللامساواة! حتى أصبح إعلان الأمم المتحدة عن السلام وإرادة الدول في الجمعية العمومية مجرد صدى لصوت ضائع في بيئة دولية أو عالمية مليئة بالعواصف والاضطرابات والافتقاد إلى السلام العالمي والاستقرار والأمن!

○ ليس من منظومة محلية وإقليمية ودولية تنشد السلام والاستقرار، وتتبنى التنمية، ولغة الحوار، وتفعل كل ما بوسعها لتجنيب دولها لهيب الصراعات والحروب مثل «المنظومة الخليجية»! بل إن البحرين رغم صغرها إلا أن جهودها الدولية وفي الأمم المتحدة جهود كبيرة وذات توجه عميق، لدعم بناء السلام في المنطقة وفي العالم ككل، وتبني المبادرات الرائدة التي تعزز قيم السلام والتعايش وتحقيق الأهداف النبيلة لصالح الإنسانية، ولكنه أيضا الخليج العربي الذي يتعرض وتتعرض أكبر وأهم أيضا دولة «السعودية» لاعتداءات إرهابية من إيران ووكلائها في اليمن والعراق !رغم أن السلام الدولي وأمن الطاقة والاستقرار الاقتصادي في العالم كله، مرتبط بأمن واستقرار هذا الخليج العربي وممراته المائية (مضيق هرمز وباب المندب) إلى جانب «قناة السويس»! ولهذا وفي اليوم الدولي للسلام ومناسبته التي مرت قبل أيام، فإن العالم كله مدعو إلى الحفاظ ليس فقط على السلام في العالم وإنما على السلام في منطقة الخليج العربي وبقوة بدلا من الوقوف كمتفرج على الإرهاب الإيراني والأجندات التوسعية لديه، ولدى «الكيان الصهيوني» والمخططات الشريرة لدى القوى الاستعمارية، التي لا يهمها حرق المنطقة كلها في سبيل تحقيق أجنداتها وأطماعها ومصالحها! السلام لا يتحقق بالتغني به بل بالجهود الدولية الحقيقية المبذولة لتحقيقه، وبعد مرور ما يقارب نصف قرن على إعلان اليوم الدولي للسلام 1981 هل ستبقى الأمم المتحدة مستمرة في عجزها أمام هذه المهمة الملحة والمهمة؟!

متى تتوقف الإدارات الأمريكية عن عدائها لفلسطين؟

بقلم:
رامي رشيد ○

للعام الثاني على التوالي ترفض الإدارة الأمريكية منح تأشيرات دخول للمسؤولين الفلسطينيين ممثلي منظمة التحرير الفلسطينية ومسؤولي السلطة الوطنية الفلسطينية لحضور جلسات الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الـ81 في نيويورك.

وسيتمكن الرئيس الفلسطيني محمود عباس «أبومازن» من إلقاء خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة عبر تقنية الفيديو المسجل مسبقا، بعد تصويت 152 دولة لصالح قرار إلقاء الخطاب ومعارضة 3 دول هي الولايات المتحدة الأمريكية زعيمة العالم الحر ومطلقة الحريات في هذا العالم ودولة الاحتلال والعدوان والأبارتهايد والتطهير العرقي والتهجير والإبادة الجماعية ومعهما دولة الباراغواي، وامتناع 4 دول فقط، ليثبت العالم مرة أخرى أن الولايات المتحدة الأمريكية تقف مع دولة مارقة منبوذة رئيس وزرائها مطلوب لمحكمة الجنايات الدولية .

سارع الاتحاد الأوروبي ليعرب عن أسفه العميق لرفض واشنطن منح تأشيرات دخول لمسؤولين فلسطينيين لحضور جلسات الجمعية العامة للأمم المتحدة الـ81 في نيويورك بلد المقر، وكذلك أعرب الأمين العام للأمم المتحدة عن بالغ أسفه لقرار واشنطن تمديد العقوبة على أعضاء منظمة التحرير الفلسطينية ومسؤولي السلطة الوطنية الفلسطينية من المشاركة في اجتماعات الأمم المتحدة التي ستمتد من 22 إلى 28 سبتمبر 2026 م والتي تنعقد تحت شعار «استعادة الثقة وإدارة التحول: أمم متحدة تحقق مصالح الجميع» .

لقد خرقت الولايات المتحدة الأمريكية، الدولة الأقوى عسكريا في العالم والأضعف أخلاقيا اتفاقية المقر الموقعة في 26 يونيو 1947 م لتنظيم الوضع القانوني والسيادي للمقر الدائم للأمانة العامة للأمم المتحدة في مدينة نيويورك.

فاتفاقية المقر التي تنظم العلاقة بين الأمم المتحدة والولايات المتحدة باعتبارها الدولة المضيفة والتي عليها تسهيل دخول الوفود للدول الأعضاء دون قيود بغض النظر عن العلاقات الثنائية بين أمريكا وأي دولة على حدة، لا أن تستغل الولايات المتحدة الأمريكية الصلاحية الاستضافية كقوة ابتزاز سياسي، علماً أن مقر الأمم المتحدة ليس ملكية سيادية أمريكية!

ذهبت الولايات المتحدة الأمريكية بإداراتها المتعاقبة بعيداً في عدائها المتأصل لفلسطين أرضاً وشعباً، تاريخاً وهوية، وفي تبريرها لقرارها بعدم منح الرئيس الفلسطيني ووفده تأشيرات الدخول استندت إلى المبررات التالية:

أولاً: طلب الاعتراف بدولة فلسطين من خلال الأمم المتحدة.

ثانياً: الذهاب إلى المنظمات الدولية لانتزاع قرارات ضد دولة الاحتلال.

ثالثاً: العمل مع محكمة الجنايات الدولية ومحكمة العدل الدولية لاستصدار قرارات ضد دولة الاحتلال .

رابعاً: عدم التجاوب مع طلبات الإصلاح.

خامساً: دفع مخصصات لأسر الشهداء والأسرى (تعتبرهم واشنطن إرهابيين).

سادساً: تمجيد أعمال الإرهاب والإرهابيين في التصريحات العامة والكتب المدرسية.

إن الإدارة الأمريكية الحالية هي التي منحت دولة الاحتلال والعدوان والأبارتهايد والتطهير العرقي والتهجير والإبادة الجماعية الدعم والشرعية للقيام بعمليات الاستيطان الكبرى في الضفة الغربية المحتلة بما فيها القدس عاصمتنا الأبدية وهي التي سمحت لغلاة المستوطنين وقادتهم بالعربدة وقتل الأبرياء في الضفة الغربية المحتلة بلا حساب، وهي التي تغض الطرف لا بل تساعد في التمهيد لأوسع عملية تطهير عرقي في التاريخ المعاصر، وتخطط لتسليم دولة الاحتلال 40 ألف قنبلة تزن كل واحدة 2000 رطل ، بقيمة تصل إلى مليارين وثمانمائة مليون دولار !

ولقد عملت الإدارة الأمريكية في الدورة الأولى للرئيس الأمريكي «دونالد ترامب» على نقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس في تصرف مخالف للقانون الدولي وقامت في عام 2019 م بإغلاق القنصلية الأمريكية في القدس الشرقية والتي توجه خدماتها للفلسطينيين منذ 160 عاماً!

المفارقة أن الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الـ 81 ستستقبل رئيس وزراء دولة الكيان الغاصب «نتنياهو» مجرم الحرب ومرتكب جرائم الإبادة الجماعية، الذي يقود حكومة هي الأخطر على البشرية على مر العصور، الحكومة التي تدعو إلى قتل الفلسطينيين وتهجيرهم وإخضاعهم بالقوة وبلا حقوق، وفي نفس الوقت يحرم الرئيس الفلسطيني «أبو مازن» من إيصال صوت شعبه إلى العالم ويحضر جلسات الجمعية العامة للأمم المتحدة وهو الرجل الذي يدعو إلى السلام ليل نهار!

هناك الكثير لنعمله نحن الفلسطينيين سياسياً ودبلوماسياً وقانونياً وإعلامياً لتعرية هذا الكيان الغاصب وفضحه أمام العالم وفضح الدولة التي تدعمه، ولكن في البداية علينا مغادرة مربع السكون والانتظار، فالمعارك السياسية والدبلوماسية والقانونية والإعلامية هي المجدية في هذا التوقيت المهم.

○ كاتب فلسطيني مقيم في مملكة البحرين

لماذا تزدهر صناعة الاحتيال الإلكتروني؟

بقلم:
د. ياسر عبد العزيز ○

يمضي عالم اليوم بخطى متسارعة نحو التحول الرقمي، وتتسع يومًا بعد يوم مساحة الحياة التي تُدار عبر شاشة الهاتف؛ من الحساب البنكي إلى المحفظة الإلكترونية، ومن التسوق إلى التوظيف. غير أن هذا الاتساع نفسه فتح، على نحو غير مقصود، بابًا خلفيًا لصناعة موازية تتغذى على السرعة والثقة غير المدروسة معًا؛ وهي صناعة الاحتيال الإلكتروني.

لم يعد الأمر أفعالًا متفرقة يقترفها هواة، بل تحوّل إلى منظومة مُحكمة تتوزع فيها الأدوار؛ من يصمم الرسالة المُقنعة، ومن ينتحل صفة الموظف أو شعار المؤسسة، ومن يدير خطوط الاتصال، ومن يُخفي الأموال المسروقة عبر حسابات وسيطة يصعب تتبعها. وبين رسالة نصية تحمل شعار بنك مزيّف، وإعلان وظيفة لا وجود لها، ومتجر إلكتروني وهمي، ورابط استثمار يعد بربح خاطف، تتكرر الحيلة ذاتها بأشكال متعددة: انتحال الصفة، واستدراج الضحية إلى قرار سريع لا مجال فيه للتفكير.

تكشف الأرقام حجم الظاهرة بوضوح؛ فقد كبّد الاحتيال الإلكتروني عملاء البنوك المصرية خسائر فاقت عشرات ملايين الجنيهات خلال عام واحد فقط، إذ أعلن حسن عبد الله، محافظ البنك المركزي أن إجمالي الأموال المُستردة لصالح ضحايا أعمال الاحتيال الرقمي بلغت نحو 116.8 مليون جنيه خلال عام 2025، مقارنة بنحو 6.5 ملايين جنيه خلال العام السابق عليه؛ وهو أمر يشير إلى تحسن قدرات المكافحة بكل تأكيد، لكنه يكشف أيضًا التصاعد المُطرد في عمليات الاحتيال الإلكتروني، رغم كل ما استثمرته المؤسسات المصرفية في تقنيات الحماية الحديثة.

وليس مُستغربًا أن يترافق هذا الرقم مع اتساع هائل في قاعدة المستخدمين المستفيدين من الخدمات المالية الرسمية، إذ قفزت مؤشرات الشمول المالي بما يزيد على 214 بالمئة منذ عام 2016 وحتى منتصف العام الفائت، ومع هذه الزيادة الكبيرة يصبح كل مُستخدم جديد ينضم إلى المنظومة الرقمية هدفًا محتملًا للاحتيال لم تكتمل بعد مناعته الرقمية.

هذا المشهد ليس استثناءً، بل هو صدى محلي لظاهرة عالمية متصاعدة. ففي الولايات المتحدة وحدها، تجاوزت الخسائر المبلَّغ عنها في جرائم الاحتيال الإلكتروني 20 مليار دولار أمريكي خلال عام 2025، بزيادة تفوق الربع عن العام الذي سبقه.

وجاء التصيّد الاحتيالي على رأس قائمة الجرائم الأكثر شيوعًا، بينما تصدّرت جرائم الاحتيال الاستثماري، وبخاصة المرتبطة بالعملات الرقمية، قائمة الأكثر ضررًا ماليًا بخسائر تجاوزت 6.5 مليارات دولار.

والملاحظ أن كبار السن هم الفئة الأكثر تضررًا في السياقات الغربية، في حين تميل الفئات الشابة والباحثة عن عمل إلى أن تكون الأكثر استهدافًا في السياق العربي، وهو ما يعكس أن الجريمة تُعيد تشكيل أدواتها بحسب البنية الاجتماعية والاقتصادية لكل بيئة، وإن ظل جوهرها التقني واحدًا.

يكمن سر نجاح هذه الصناعة، رغم كل التحذيرات المتكررة، في عوامل متشابكة يصعب فصل بعضها عن بعض. فثمة فجوة زمنية بين سرعة تبني التقنيات المالية الجديدة ونضج الوعي الكافي باستخدامها الآمن، وهي فجوة يستثمرها المحتال ببراعة حين يخلق ضغطًا نفسيًا آنيًا، كإيهام الضحية بوجود تحويل مالي طارئ، أو جائزة توشك على الضياع، بما يحرمها فرصة التروي والتحقق. ويضاف إلى ذلك عامل الثقة المفرطة في الهويات الرقمية، فرسالة تحمل شعارًا مألوفًا، أو رقمًا يبدو رسميًا، كافية لتفكيك حواجز الحذر لدى كثيرين. كما تمنح الطبيعة العابرة للحدود لشبكة «الإنترنت» الجناة غطاءً إضافيًا، إذ يديرون عملياتهم من خارج نطاق الولاية القضائية المحلية، فتتعقد ملاحقتهم وتطول إجراءاتها.

في مواجهة ذلك، يتعين أن تتخذ الجهات المصرفية والرقابية خطوات ملموسة، من تشديد التحقق في العمليات المالية، إلى إطلاق حملات تحذيرية متكررة تؤكد أن المؤسسات الرسمية لا تطلب أبدًا الرقم السري أو رموز التحقق عبر الهاتف.

غير أن هذه الجهود تصطدم بتحديات حقيقية، أبرزها تطور أساليب الاحتيال بالتوازي مع أدوات الحماية، وتفاوت الوعي الرقمي بين الفئات العمرية والاجتماعية، وبطء التنسيق الدولي في ملاحقة شبكات تعمل من دول متعددة، فضلًا عن إحجام بعض الضحايا عن الإبلاغ ظنًا منهم أنه لا جدوى منه.

ولمواجهة هذا الواقع بفاعلية، يُستحسن أن تعتمد المؤسسات المالية قنوات تحقق فورية يسهل على العميل اللجوء إليها عند الشك، وأن تكثّف التوعية بلغة بسيطة تلامس السلوك اليومي، كما ينبغي أن تتجه المكافحة إلى بناء منظومة لا تكتفي بملاحقة الجاني بعد وقوع الضرر، بل تعمد أيضًا إلى تحسين تبادل المعلومات بين الشرطة والنيابة والقطاع المصرفي وشركات الاتصالات والمنصات الرقمية، وتسريع آليات تجميد التحويلات المشبوهة، وتطوير قواعد وطنية دقيقة لقياس البلاغات والخسائر والأنماط المتكررة، وتوسيع التدريب المتخصص في الأدلة الرقمية.

كما أن التعاون الدولي لم يعد خيارًا؛ فقد أظهرت عمليات الإنتربول الحديثة أن تفكيك شبكات الاحتيال يحتاج إلى ملاحقة الأموال والحسابات والبنية التقنية عبر الحدود في وقت واحد.

أما الجمهور، فحصانته تكمن في التريث قبل أي قرار مالي عاجل، والتحقق من مصدر أي اتصال أو رسالة عبر قنوات رسمية معروفة، وعدم مشاركة أي بيانات حساسة مهما بدا الطلب مُقنعًا، فالوعي هنا ليس ترفًا، بل هو خط الدفاع الأول قبل أن يتدخل القانون لملاحقة الجناة ورد الحقوق.

إن المعركة الحقيقية في قضايا الاحتيال الإلكتروني ليست بين إنسان وهاتف، وإنما بين منظومة إجرامية تتعلم باستمرار، ومجتمع يجب أن يتعلم أسرع منها، ومؤسسات يجب أن يكون إيقاعها أسرع من إيقاع المحتالين.

○ كاتب وباحث إعلامي